

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ٦ أيار ١٩٣٣

عمان : السبت في ١٢ محرم ١٣٥٢

مذاكرات المجلس التشريعي
الجلسة التاسعة والعشرون للدورة الانتدابية الثانية للمجلس التشريعي الأردني الثاني
المتعقبة بتاريخ ٣٠-٣-١٩٣٣

الفصل الثاني

الصيغة

- ٣١٦ اقتراح العضو عادل بك ورقفاه بشأن ثلث وتصرف الاجانب بالاموال غير المنقولة ومادار حول ذلك من مناقشات .
- ٣٢٠ قرار موافقة المجلس على تكليف الحكومة بوضع مشروع قانون ثنين فيه كيفية تصرف وثلث الاجانب في شرق الاردن .
- ٣٢٠ اقتراح ذيل لقانون المصرف الزراعي .
- ٣٢٠ قرار موافقة المجلس على احالته على الحكومة .
- ٣٢١ اقتراح تعديل قانون ضريبة الاراضي والمستغلات في مدينة عمان ، وما دار حول ذلك من مناقشات .
- ٣٢٤ قرار رفض المجلس للاقتراح المذكور .

هكذا صيغ الفصل

الجلسة التاسعة والعشرون

للدورة الاعتيادية الثانية للجلسة التشريعية الاردني

انعقدت الجلسة التاسعة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٥١ و ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الخميس في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية وتغيب عن الجلسة حمد باشا بن جازي وحديثه باشا الحر يشه وصالح باشا العوران وناجي باشا البرام ومحمد باشا السعد وماجد باشا بن عدوان وحسين بك يوسف .

الرئيس فليقرأ الضبط

قاسم بك الهنداوي - اقترح ان لا يقرأ الضبط في هذا اليوم نظراً لكثرة الاشغال .

« نوافق المجلس على ذلك »

« قريء اقتراح عادل بك ورقائه بشأن تملك وتصرف الاجانب بالاموال غير المنقولة كما هو منشور في

محضر الجلسة السادسة والعشرون »

عادل بك - بعد تقديم هذا المشروع، قد ابدي لنا نحن الموقعون عليه بعض الملاحظات من بعض الجهات

وروي من المناسب ان يؤجل البحث في هذا المشروع لندرسه، لذلك اقترح تأجيل البحث فيه الى دورة اخرى .

توفيق بك - لست ارى حاجة لهذا التأجيل وارجو يا فخامة الرئيس ان تضعوا الاقتراح في الرأي .

الرئيس - اضع اقتراح عادل بك بشأن تأجيل البحث في هذا المشروع في الرأي .

« رفض »

توفيق بك - ان تملك وتصرف الاجانب بالاموال غير منقولة في شرق الاردن مقيد باصول معمول بها منذ زمن الحكومة العثمانية، ومن مقتضى هذه الاصول، ان لا يسمح لاجني بالتصرف او التملك في هذه البلاد الا باذن من الحكومة . فاذا كان المجلس العالي يود اقرار هذه الاصول بتشريع جديد صادر منه ويرغب فيه ذلك، فلست ارى من المعقول جعل هذه القيود بالشكل الوارد في الاقتراح . لانكم تلاحظون ان القيود التي عينت فيها هي المراسم التي تتبع عادة في اصدار القوانين . ومعنى ذلك ان كل معاملة تصرف او تملك ستجرى لها مراسم كما يجري من اجل اصدار القوانين، وذلك غير موافق للمصلحة وليس هو بالمعقول . لانه يومدي لاشتراك الهيئة التشريعية في امر الادارة المنوطة بالهيئات التنفيذية . اما اذا كان التشريع يقتصر على تأييد الاصول الحاضرة من قبل السلطة التشريعية في شرق الاردن ايضاً فمن الممكن ان تنظر الحكومة فيه وتعد شكلاً موافقاً للحالة كما تقتضي مصلحة البلاد .

عادل بك - ان هذا المشروع قد وضع نظراً للملاحظات السياسية لان هنالك ميول شديدة في بعض الجهات الاجنبية للاستيلاء على اراض واسعة في شرق الاردن، والاراضي في كل البلاد لما قيمتها العظيمة من حيث كيان الامة والدولة . وترك مثل هذا الامر يجري دون ان يعلم بامره كافة الاهل ضار بمنافعهم ومستقبلهم ومستقبل

البلاد ويجعل امر الاراضي تحت رحمة دائرة الاراضي، او الحكومة التي لها تمتنع الاصول المتبعة الآن كما تفضل حضرة السكرتير العام، حق الاشراف على بيع الاراضي وتصرفها . فمثل هذا الامر يجب ان يكون تحت اشراف هيئة تمثل الامة . لان الحكومات قد تتبدل وقد تقضي عليها السياسة يوماً من الايام ان تتساهل في بعض الامور كما جرى في مشروع روتبيرغ مثلاً . لذلك كان من الضرورة بمكان ان يكون امر الاشراف عائد الى هيئة تمثل الامة، ومفروض فيها انها تلاحظ مصالح الشعب اكثر من دائرة الاراضي او الحكومة، ومع ذلك فاني قلت قبل البدء في البحث في امر هذا المشروع انه قد ابدينا بعض الملاحظات من بعض الهيئات الوطنية في داخل البلاد وخارجها . نرى من المصلحة النظر فيها لكي يكون المشروع بصورة اكثر ملائمة مع مصالح البلاد العامة .

لذلك اكرر طلبي في ان يؤجل البحث في هذا المشروع الى دورة اخرى، لانه لا بد من ان يكون في هذا التأجيل كل النفع للمصلحة العامة .

عوده بك - ان جعل الادارة بيد القوة التشريعية امر لا يتناسب قطعاً مع القواعد الدستورية . هذا عدا عن الصعوبات التي تصادفها البلاد والحكومة معاً في كافة الامور، لانه عندما تقضي مصلحة احد المحتاجين في هذه البلاد ان يبيع عرصة من ارضه لاتجاوز بعض اذرع مساحتها، لا يمكن لهذا الشخص ان يستفيد من قيمة عرصته او ارضه الا بعد سن قانون خاص لهذا المبيع الذي ربما لاتجاوز قيمته بضع جنيهات، وهذا امر غير معقول .

لاشك ان السادة مقدمو الاقتراح، تقدموا باقتراحهم هذا عن فرط الغيرة الوطنية التي لانكرها عليهم الا انني ارجو منهم ان لاتتعدى غيرتهم للمصلحة العامة .

لقد تفضل عطوفة السكرتير العام وبين ان الاصول المتبعة في الحالة الحاضرة تقضي ان لا يباع عمار او ارض الا بوافقة الحكومة القائمة بالامر والاختصاص على مسؤوليتها ادارة البلاد ودفع كل ضرر عنها .

ان الحكومة التي هي منكم وفيكم لاتقل عنكم غيرة في دفع الضرر عن البلاد، ولا تقبل التسامح في بيع اراضيها واري من المستحسن ان تكلف الحكومة لوضع تشريع يؤيد الاصول الجاري لديها حالياً، وان لا يخل على الحكومة بعد ان تكون معتمدة من قبل سمو الأمير المعظم وحائزة على ثقة الشعب، ان تعمل بالتشريع بمقتضى الزمان والمكان .

متري باشا - ان هذا المشروع سابق لاوانه حيث كما ذكر عطوفة توفيق بك انه يوجد قانون تشريعي عليه الحكومة . نعم اننا جميعنا نشعر بالخطر الصهيوني . الا ان هذا الاقتراح يمس جميع الاجانب، ونحن كما قال المثل (ميتين من الضيعة ومقرقشين من الغوي) ومحتاجين واراضها واسعة .

ربما جاء ناشرة ارمينية او انكليزية او طليالية او مصرية الخ . فلماذا يمنع الحسنة من بلادنا . ومن جهة تحقق ماوردته جرائد فلسطين بحق سمو «اميرنا المعظم» لاختفاكم ما قالته جريدة فلسطين والجامعة الاسلامية . فانا اعتقد ان هذا الاقتراح يحقق كلام تلك الجرائد، وعليه ارى انه لا زوم له والطالب رده، اذا وافق الزملاء الكرام .

تمت الجلسة السادسة

حسين باشا الطراونه - اطاب في اول الامر من الزميل الكريم ان يبين المحاذير التي ابدتها لجنة بدره فلسطين والجامعة الاسلامية .

عادل بك - تفضل حضرة عوده بك القسوس بأن اعطاء صلاحية للمجلس التشريعي بالاشراف على يسوع الاراضي ، معناه اعطاء ذلك المجلس صلاحيات ادارية ، هي عائدة في الاصل للحكومة . فالموضوع ليس هو اداري فقط بل هو موضوع سياسي و يتعلق بكيان الامة والمملكة و بالطبع لا يفرض ان يأتي اجانب ليأخذوا بضعة عرصات او بضعة امتار من الاراضي ، بل المفروض ان الهيئات التي تود ان تغزوا بلاد شرق الاردن وابتلاعها لا تأتي لشراء ذلك الشيء القليل من الاراضي . لذلك ونظراً لخطورة الامر واهميته العظيمة من الضروري ان تعطى صلاحية للمجلس التشريعي بهذه الصلاحية . وجواباً على مقاله مري باشا قول : بانه لا يقصد من هذا المشروع منع بيع الاراضي للاجانب بل المقصود جعل بيعها والتصرف بها تحت اشراف قوي . يحول دون تسرب اراضي البلاد لايدي الاجانب بصورة تؤثر على كيان الامة والدولة . وترون في المشروع ان هذا الاشراف سيكون من قبل المجلس التنفيذي ، ثم المجلس التشريعي وسمو الامير المظلم .

اذن عندما ترى هذه الهيئات انه من صالح البلاد ان تباع قطع اراضي منها الى الشركات التي نوه عنها مري باشا ، فانه لا يوجد اي مانع يمنع تلك الهيئات من اجازة البيع المطلوب ولو نصح مري باشا هذا المشروع لوجد انه يسمح للاجانب بالتملك والتصرف بالاراضي . ولا يوجد اية علاقة بين الموضوع الذي يبحث عنه حضرة مري باشا وبين مشروعنا ، عندنا ان قبول هذا المشروع معناه تأييد ما جاء في الجرائد حول تأجير غور الكبد . اذ لم نتقدم بهذا للمشروع بسبب قضية الغور الاخيرة ، بل كما فكرنا فيه قبل سنة ونصف . فمن نعلم ان وطنية سمو الامير المظلم ومحبة للبلاد لا تسمحان له ان يقوم بامر فيه كل الخطر على البلاد .

وقد ذكر ذلك حضرة صاحب السمو في بيانه الاخير ، وكذب الاشاعات التي ظهرت ونشرت تكذيباً صريحاً . فليدرك في مشروعنا هذا اي اساس في الموضوع الذي طرقه حضرة مري باشا .

واود في هذه المناسبة ان اذكر في مقتنع تمام القناعة بوطنية الحكومة وانها لا تعرض البلاد الى اخطار تضر بكيانها . ولكن ما المانع من تعيين مراجع اخرى تضاف الى الحكومة للبت في مثل هذا الامر .

ان في اعطاء الصلاحية للمجلس التشريعي تأييد لما تقوم به الحكومة من اجراءات حول هذا الموضوع . لذلك لا اري بالنسبة ان مجال الاقتراح على الحكومة لتسن مشروع يستند على الاساسات الجوهرية في هذا المشروع ، وهي ان تكون البيوع الاجانب والتصرف بالاراضي تحت اشراف قوي . تحول دون ابتلاع اراضي البلاد من قبل الهيئات الصهيونية . ولا اري اي مانع سياسي او اقتصادي يمنع من قبول الشروط الواردة في هذا المشروع .

سعيد بك الفتى - لقد فهمت من بيانات السكرتير العام انه لا يوجد في البلاد قيود قانونية لمنع الاجانب من تملكهم في البلاد ، سوى الاصول الادارية المثبتة لهذا اليوم ، وهي ان يقرر المجلس التنفيذي عدم التملك او عكسه .

فهذا طبعاً لا يكفي ولا يكون قيداً قانونياً يرتكن عليه . واما مقاله الزميلان عادل بك وعوده بك فهذا امر مفهوم ولكن المجلس التنفيذي الحاضر لا يكون خالداً مادامت البلاد محتلة . ولقد اكون مسيئاً فهاهنا السكرتير العام من ان الحكومة لا تفرض من تشريع لهذا الامر الحيوي المهم . غير ان الاعتراض ونسج على شكل المشروع ، وهذا من جهة . ومن جهات اخرى تمس وتسلب بعض الصلاحيات من الوجة الادارية من الحكومة . فعليه لا اري لزوماً للتطوير عندما يحال هذا المشروع للحكومة التي تدبر الامر بهيئة تشريعية بتلائم مع اوضاع البلاد وحالتها الروحية ، وهي التي ستضع قيوداً قد تكون من شأنها ان لا تسرب ما يخاف عليه عادل بك من الاراضي لقمة سائغة لافواه الآخرين .

حسين باشا الطراونه - كثيراً من الاصول والقواعد والقوانين الثابتة قد صار لها وتعد لها وتغيرها في مشاريع قانونية من قبل هذا المجلس العالي ، فالقاعدة التي نوه عنها عطوفة السكرتير العام ، هي من تلك القواعد التي ذكرتها ، وليس من البدعة الفرية تقديم هذا المشروع على تلك الاسس التي يعتبرها . كما انه في جميع حكومات العالم قواعد واصول وقوانين تحدد تصرف الاجانب في بلدانها .

اذن نحن المقترحون لانكون خرجنا عن حد اللياقة في تحديد تملك الاجانب في بلادنا اسوة في بلدان العالم وعلى كل اذا احيل هذا المشروع الى الحكومة فهي صاحبة القول الفصل في التعديل او التزديد ، في اصول نعتل حقوق البلاد وما تستفيد منها الاجانب الاستفادة التي نوه عنها حضرة الزميل مري باشا . ولستنا من الذين لا يقدروا مالا ببلادهم واعلموا .

فنصرف الاجانب في الاراضي امر لا بد منه وانه يجب ان يكون على اسس نعتل كرامة البلاد ، ونمنع غزوة الاستعمار التي ظهرت مؤخرًا في البلاد .

فعلى هذه النية تقدمنا بهذا المشروع على ان يحدد تملك الاجانب في نشر بيع خاص ، يوافق عليه مجلس الامة التي وضعت نيتها فيه . لذلك لا اري مانعاً من حالته على الحكومة وهي ترى رأياً وتعمل الصالح منه وتضيف ما هو موافق لمصلحة البلاد والحكومة والامة .

قاسم بك الهنداوي - اظن ان القصد من تقديم هذا الاقتراح هو حفظ الاراضي من ان تسرب الى ايدي اجنبية ، ولا يفهم منه كما فهم من الاقتراح الماضي انه تعدياً لحقوق الاقليات في البلاد . بل هو شامل لحقوق الامة ولا يحل للحكومة سلطة نشر بيعية تقو لها منح او بيع الاراضي في هذه البلاد . وكثيراً ما تعرض علينا الحكومة مشاريع وعند قبولها واجالتها للجان المختصة ، تأتي الى قاعة هذا المجلس كما تعملون بغير صيغة المشروع ، فان كان في ضمن هذا الاقتراح شيء يمس بالادارة ، فما يعني ان لا يقبل والحكومة كما تفضل اخواني الزملاء لما ان ننظر فيما تتطلبه المصلحة العامة ، ولما ان تضعه بالصيغة التي تراها مناسبة . فعليه ارجو ان يحال هذا المشروع على الحكومة لتقدمه لنا في اول دورة تعقد بعد هذه الجلسة .

توفيق بك - لقد استنتج حضرة الزميل المحترم سعيد بك من قوليه انه لا يوجد في الوقت الحاضر قرارات قانونية معمول بها ، تجيز للحكومة ان لا تسمح للاجانب بالتصرف بالأموال غير المنقولة بدون اذن منها .

لجنة بدره فلسطين

مع اني لم اقصد هذا المذني ولو لم يكن هنالك مقررات قانونية لما استطاعت الحكومة ان تمارس هذا الحق في البلاد منذ عشر سنين . غير ان حضرته فهم جيداً ما صرحت به من ان الحكومة لا تمنع هذه الفكرة ولا تريد ان تحول دونها ، اي فكرة جعل امر تصرف الاجانب في شرق الاردن تابعاً لقواعد واصول واضحة معينة يتشريع خاص من قبل السلطة التشريعية الحاضرة . اذ ربما كانت المصلحة تقتضي بحمل هذا الموضوع اكثر وضوحاً وتقيداً مما ورد في المقررات القانونية التي اشترت اليها . وعلى هذا الاساس لانعاض الحكومة في تكليفها بانفاذ المبدأ لا الشكل . واني اعتقد بان قبول الاقتراح كما هو ، معناه التقييد بما ورد فيه من اساسات لا يمكن الخروج منها . ولكن اذا كلفت الحكومة كما اسلفت بوضع تشريع خاص ينص على كيفية تصرف الاجانب وتملكهم في شرق الاردن ، بحسب ما تقتضي الحال والمصلحة ، ويكتفى بذلك التكليف ، فلا بأس من اعطائه القرار .

عادل بك - انني اشكر الحكومة وحضرة سكرتيرها العام على تصريحه هذا الذي يدل على وطنية صادقة ويؤيد ما قاله حضرة الزميل عوده بك ، من ان الحكومة هي من الشعب والى الشعب .

ان القصد من تقديم هذا المشروع ، هو الحيلولة دون تيارات جارفة قد تستولي على هذه البلاد المقدسة ، بلاد محمد وبلاد عيسى ، لتبيد الامة العربية منها . ان كل منا اصبح يدرك مراري الصهيونية ، تلك المراري التي لا تنحصر بالاستيلاء على بلاد فلسطين فحسب ، بل على بلاد العرب كلها .

ان شيوخ الصهيونية الخيف قد اخذ يدوم وراء الافق بدسائسه ومكره وجشعه العظيم ، فلماذا يحق لنا ان نفكر بمصير هذه البلاد التي هي ليست لنا نحن ابناء الجيل الحاضر ، بل لاعتابنا من بعدنا ايضاً . اننا لانريد ان نمنع بعض الاجانب الذين تنوسم فيهم الخير لبلادنا من استثمار بعض اراضيها ، بل نريد ان نمنع كل اجنبي يقصد الاستيلاء عليها لهدم كيانتها ولا زالة العروبة منها وليحل محلنا حولاً ابدياً ، لتتكون البلاد بلاداً صهيونية .

لهذا فاني اكرر شكري لهما الحكومة برمتها ، وارجو من زملائي الكرام ان يقرروا احالة المشروع على الحكومة لوضع صيغة مشروع ، تمنع تسرب الاجانب الى هذه البلاد والاستيلاء عليها ، من شأنها ان تدرأ الخطر الصهيوني الخيف المهدق في البلاد .

« فقرر المجلس تكليف الحكومة بوضع مشروع قانون تبيين فيه كيفية تصرف وتملك الاجانب في شرق الاردن » مشروع ذيل لقانون للمصرف الزراعي . « فقرأ كما هو منشور في محضر الجلسة السادسة والعشرون » .

توفيق بك - بصفتي رئيس مجلس ادارة هذا المصرف الذي يقترح وضع هذا القانون من اجله . اصرح لمجلسكم العالي ان مجلس الادارة فكر اكثر من مرة في اتساع مثل هذه الاصول والجري عليها . وقد قبل معاملة بهذا الشكل . ولذلك فاني احبذ كل التجديد قبول الفكرة ، ليكون لدى المجلس حق قانوني صريح لأجتهاد اداري فحسب .

« فقرر المجلس حواله على الحكومة » .

اقتراح تعديل قانون ضريبة الاراضي والمسقفات في مدينة عمان : « فقرأ كما هو منشور في محضر الجلسة السادسة والعشرون » .

شكري بك - يمكن اجمال الاسباب التي اشتعل عليها هذا التقرير في انقطاع الانشاءات وفي تنازل بدلات الاجار ، وفي صعوبة مراجعة الحكومة لاجل تعديل الواردات الموفرة للابنية والاراضي ضمن حدود البلديات عندما تكون قد هبطت الى مقدار الثلث . ولهذا الاسباب وضع الاقتراح لاعفاء العرصات الحالية من الضريبة . وانزيل معدلاً من عشرة الى خمسة ومن سبعة الى ثلاثة ونصف ومن خمسة الى اثنين ونصف .

ان القول بانقطاع الانشاءات لا يؤيده الاستمرار على اقامة الابنية في عمان ، كما هو مشاهد وثابت بقيود البلدية وبقيود المالية ايضاً فان هذه القيود تثبت ان عدد الانشاءات في سنة ١٩٢٨ اي في السنة التالية للتحرير بلغ (٣٠٣) ابنية وفي سنة ١٩٢٩ كان (٣٣٠) بناء وفي سنة ١٩٣٠ بلغ (٢٣١) بناء وفي سنة ١٩٣١ بلغ (٢٤٨) بناء . واما تنازل بدلات الاجار ، فانه لم يرد في هذا التقرير اي سبب يؤيده ويحمل على التنازع بصحته . ولا يخفى ان امرأ كهذا يجب ان يؤيد بدليل قاطع واما صعوبة المراجعة فاني لاجد لها وجوداً ، ذلك لان المراجع لا يحتاج الا لاستدعاء مقدمه للسلطة المالية ، هذا ما يتعلق بالاسباب التي بني عليها الاقتراح . اما فيما يتعلق بمبادي الاقتراح ، فاقول بشأنها ان معدل الضريبة التي تستوفي ضمن حدود البلدية في عمان ، ليس فاحشاً بل هو معتدل .

في فلسطين مثلاً يستوفي الويركو عن العقارات على معدل خمسة عشرة في المائة . اما عندنا فانه يستوفي عشرة في المائة عن العقارات المدة للايجار وسبعة في المئة عن الابنية التي قسم منها مخصص للايجار والقسم الآخر للسكن وخمسة في المئة للدور المخصصة للسكن . واذا فان هذا المعدل ليس بالمعدل الفاحش ، بل هو معتدل كما ذكرت آنفاً .

وفي موضوع اعفاء العرصات الحالية لا اري مبرراً لهذا الاعفاء ، والذي يحرم الخزينة من حقها في رقبة الاراضي ، لاسيما وان معظم العرصات التي اقترح اعفاؤها من الضريبة تستغل بالزراعة كما هو مشاهد . ثم ان مبدأ اعفاء العرصات لم يسبق في زمن الحكومة العثمانية ولم تقبله اية حكومة من الحكومات على ما علم .

وفوق ذلك اذكر المجلس بما علمه عن موقفنا المالي الحاضر واصرح بان اي عجز يحصل في الواردات بسبب قبول هذا الاقتراح يتعذر تلافيه اخيراً وانترك تقدير هذا الامر الخطير الى ذراية الاعضاء الكرام في هذا المجلس العالي .

عادل بك - ان امر تناقص الاجور تناقصاً فاحشاً في هذه البلدة امر معلوم لدى الجميع ، ولا يمكن لاحد ان ينكر هذه الجهة البتة ، كما انه لا يسمع احد ان ينكر سقوط قيم الاملاك بالنسبة للزمن الذي جرى فيه التحرير . الا وهو سنة ١٩٢٧ . وقد جاء في الاسباب الموجبة ان النزول بلغ الثلث في اكثر المحلات والثلثين في بعض المحلات . واذا فكرم حضرة مدير الخزينة وكلف بعض موظفي دائرته لاجراء تحقيق في هذا الشأن لظهرت له هذه الحقيقة بصورة واضحة . واذا كر بصفتي وكيلاً عن وروثة علي الفندي الجركسي ، بان الاجور التي كانت تستوفىها هذه

تكون اجرة الاجور

العائلة في سنة ١٩٢٧ نقصت ما يتجاوز الثلث .

وعلى هذا فتكون الضريبة قد بلغت ضعف النسبة الموضوعة في القانون ، اذا اعتبرنا ان الاجور قد تنافست بمقدار النصف بصورة عامة . لذلك وحيث ان الضريبة يجب ان تناسب مع الارصاد ، لانها موضوعة بالنسبة له ، كان من الضروري ان يقترح مثل هذا الاقتراح اذا كان بالإمكان اجراء التحرير بمعدداً فذلك اوفق للمصلحة .

جاء في الاسباب الموجبة بان جهل الناس احكام القانون من جهة الامور التي جعلت اصحاب الاملاك لا تستفيد من مراجعة الدائرة المختصة ، لتخفيض عنهم الضريبة بنسبة ما تنازل من اجور املاكهم كما نصت على ذلك المادة (٢٦) من القانون المذكور الممدلة في سنة ١٩١٨ .

وبدلنا على صحة ما جاء في الاسباب الموجبة ان المراجعات للخزينة كانت قليلة جداً ، وبدلنا على ذلك ايضا ان هذا التنازل بدأ من سنة ١٩٣٠ ، وان البعض بدأوا يراجعون في هذه السنة ودوائر المالية ، وهذه بدورها احوالت تلك المعاملات للكشف والتقدير .

اما الايضاحات التي اعطاها مدير الخزينة بشأن العرصات الحالية ، فانه لم يبين لنا في ملاحظاته هذه ما كانت عليه الانشاءات في سنة ١٩٣٢ . اذ اني اعتقد انه تنازل مقدار الانبئة المنشأة خلال سنة ١٩٣٢ تنازلاً قاحشاً بسبب قلة الاموال وضيق يد الناس .

اما كون الحكومة العثمانية وسائر الحكومات ما كانت تتبع اصول اعفاء العرصات الحالية التي لا يستفاد منها البتة ، من ضريبة الاراضي فهذا القول لا يمكن الاحتجاج به في مثل هذه الحالة .

ومن البديهي انه ليس من العدل ان تستوفي ضريبة عن عرصة خالية ، الا اذا انشأ صاحبها عليها ما يحمله يستفيد منها . وفي مثل هذه الايام لا يمكن ان تتوفر الاموال للقيام بالانشاءات عليها فتبقى الضريبة للموضوع عبثاً على صاحبها حتى يأتي زمن تبلغ مقدار ثمنها ، في مدة قليلة ، اي ثمن الارض نفسها . لذلك ارجو من حضرات الزملاء الكرام ان يوافقوا على حواله هذا المشروع على الحكومة .

شكري بك - قلت عندما تكلمت سابقاً ان التقرير لا يحتوي على ما يوجب القناعة بصحة الادعاء بتنازل بدلات الاعمار . قلت ايضا ان امرأ كهذا يجب ان يؤيد بالبرهان القاطع . اني اعهد ان حضرة عادل بك ممن يدعي الحق . لذلك لا اخاله الا مسلماً بان الادعاء بالتنازل في بدلات الاعمار واقع بمقدار الثلث او الثلثين ، لا يكفي فيه القول المجرد ولا احواله الى المالية لتقوم بالتحقيق . ان الحق في مثل هذا الموضوع يقضي على المقترح بان يستحصل على معلومات تدمم اقواله ، ثم يناقش فيها ، لا ان يطلب من المالية ان تقوم بالتحقيق في امر هو اولى بان يقوم فيه بهذه المهمة .

انا لم اقل في كلامي السابق ان بدلات الاعمار لم تتنازل ، ولكني قلت انه لم يرد في التقرير اي سبب على وقوعه بمقدار الثلث او الثلثين ، وان مثل هذا الامر يجب ان يؤيد ببرهان قاطع .

ذكر عادل بك حادثة بيت موكله ، اريد ان اقول ايجار البيت المخصص بموكله وفي مثل هذا الامر لا اري

ان حادثة واحدة ان صحت يمكن ان يستند اليها ، في اقرار امر يتناول موقف الحكومة المالي من جهة ، وحقوق السكان من الجهة الاخرى . وذكر ايضا انه في السنين السابقة لم تقع مراجعة من اجل تعديل الواردات المتدرة للانبئة التي جرى تحريرها سنة ١٩٢٧ . ولو كنت اعلم انه سيقول بهذا القول ، لكنت استحصلت على معلومات رسمية تؤيد وقوع عدة مراجعات اجريت للمعاملات بناء عليها بالصورة التي نص عليها القانون .

وذكر كذلك ان التعديل لا يجري حكمه الا اعتباراً من السنة القابلة . واظن انه قد فات عادل بك ان هنالك تشريعاً يعطي وزارة المالية حق اعتبار التعديل من سنة وقوعه عندما تقضي الظروف بذلك و يتطلبه العدل .

لقد استدرك عليّ ايضا عدم ذكرى معلومات عن الانشاءات في سنة ١٩٣٢ وكان هذا الاستدراك على ما اظن متبعاً عن تقديره ، ان هذه المعلومات لا تؤيدني . لذلك فضلت ان لا اذكر عنها شيئاً والواقع هو انني لاحظت ان السنة المالية الحاضرة لم تنته بعد . ولذلك رأيت ان المعلومات التي تتعلق بالنسبة المذكورة لا تكون قامة قبل انتهائها . ولذلك فضلت ان لا اعطيكم معلومات عن الانشاءات التي جرت خلال السنة المالية الحاضرة يقول حضرة عادل بك انه ليس من العدل ان تؤخذ ضريبة عن العرصات طالما انه لا يستفاد منها . لقد ذكرت ان معظم العرصات ضمن حدود البلديات في عمان تزرع وتفلح ولا اظن انه ينكر هذا الامر . اما القطع التي لم تزرع فان عدم الاستفادة منها لا يشكل سبباً قانونياً لحومان الخزينة من ان تستفيد من حق الشرقي . ان عدم الاستفادة من بعض العرصات الناشئة عن تفصير او اهمال او اي سبب آخر ، يجب ان يتحمله المقصر ، وليس الخزينة المالية .

اعود فاقول ، انه عندما تقترح تنزيل الواردات يجب علينا ان نلاحظ المصلحتين في آن واحد ، مصلحة السكان ومصلحة الخزينة المالية ، لان هاتين المصلحتين هما بمثابة مصلحة واحدة ، باعتبار النتيجة ، ولا يجوز ان ننظر فيما تقترحه من جهة واحدة .

توفيق بك - اما النسبة فليس من المعقول ان تعدل ، لاننا بالاس قبالنا قانون ضريبة الاراضي الذي ينص على استيفاء الضريبة بنسبة ستة بالمئة من الواردات غير الصافية ، واذا كان معلوم لدينا ان الاراضي تزرع ستة وثلث اخرى ، فتكون النسبة اثني عشرة بالمئة ، اي اكثر من نسبة ضريبة المسققات التي لا تزيد الان على عشرة في المئة ، ولا تحتاج لجهود ولا نصيبها المصائب الطبيعية من محل وغيره كما يصيب الاراضي من امسات وعمل وجراد .

اما بشأن القول بان تنازل الاجور كان هو الباعث لطلب تعديل النسبة ، فانجيب بان ذلك لا يقضي بتغيير النسبة ، طالما قد نص القانون على امكان المراجعة عند تنازل مقدار الاجور بنسبة الثلث او اكثر . ولا اعتقد ان احجام المتضررين عن مثل هذه المراجعة ، يكون سبباً لتغيير احكام قانونية . وكذلك فليس من المعقول اجراء تنزيل شامل او اتباع قاعدة عامة في هذا الامر ، لأن الباعث على الشكاية وتقديم الاقتراح لا ينطبق على جميع المسققات ، لأن منها ما هو موجب للحكومة . وانا اعلم ان بعض النور الموجهة للحكومة لم ينزل ايجارها من

تفحصه لجنة العدل

سنة ١٩٢٧ وهو باق على حاله ومن هذه المسقفات ما هو منشأ في السنين الأخيرة التي تنازلت خلالها الاجور كما قال الاستاذ عادل بك .

ففي هذه الحالة تكون الاجرة قدرت بالنسبة للمقدار الحقيقي ، وما دام البناء لم ينقطع منذ سنين فان كثيراً من البيوت قدورت ايجاراتها بالنسبة للايجارات الحقيقية . وفضلاً عن ذلك فاني اعتقد ان المالية عندما قدرت للايجارات ، قدرت باقل من مقاديرها الحقيقية ، ومما بلغ التنازل المدعى به فلا يمكن ان يتجاوز الخمس او السدس . اما العرصات فقد تفضل عطوفة مدير الخزينة وأدلى بعلومات قيمة معقولة بشأنها .
وذلك ارنأي رد الاقتراح ، واذا كان لأحد شكايته من تنازل الاجور فيمكنه مراجعة الطرق القانونية .
اما التعديل العام فلم يبق لاجرائه سوى اربع سنوات .

سميد بك - اذا كان هنالك عرصة مهجورة ، او تنازل في الاجور ، فاذا هو العمل ؟
شكري بك - اعتقد ان البحث قد نضج لاننا قد تناولناه بالتفصيل ، لذلك ارجو من فخامة الرئيس ان يضع الاقتراح على الرأي .

حسين باشا الطراونه - ان امر تنازل الاجارات اصبحت مدموساً ، وانني كنت اؤجر بيتي بأربعين جنياً الى مدير برق والبريد السابق ثم ستة وثلاثين جنياً الى عباس بك ميرزا ، ثم بأربعة وعشرين جنياً في هذه السنة .
شكري بك - ان الامر المهم الذي يجب ان نلاحظه ، هو ان المقترح عندما قدم اقتراحه لم يأت على خاطره ان يفرق بين بدلات الاجار التي كانت رائجة في أيام التحرير وبين البدلات المقدرة للابنية والاراضي اثناء التحرير ، اذ يوجد بينهما فرق لا يستهان به . والسبب في وجود هذا الفرق ، هو ان الحكومة اثناء التحرير لاحظت ان بدلات الاجار ستتنازل فيما بعد ، وعلى اساس هذه الملحوظة جرى تقدير بدلات الاجار باقل مما كانت في ذلك الوقت . فاذا علم هذا الامر واجريت المقايسة بين بدلات الاجار المقدرة بموجب التحرير وبين مقدارها في هذه الايام ، لا يرى حينئذ تنازل يستدعي تخفيض معدل الضريبة .

اما البيانات التي ادلى بها حضرة حسين باشا فانها تدل على ان بدل ايجار بيته قدر اثناء التحرير بمقدار اقل كثيراً من بدل ايجارها الحقيقي . فاذا اردنا ان نصل الى الحقيقة في معرفة مقدار تنازل بدلات الاجار يجب ان نجري المقايسة فيما بين البدلات المقدرة وبين البدلات التي كانت رائجة ، اي التي تستوفى بالفعل .
انا شخصياً اعلم ايضاً بان هنالك ابناء بدلات ايجارها الفعلية اكثر بكثير من الواردات المقدرة لها اثناء التحرير وهذا يؤيد ما ذكرته آنفاً وما اشار اليه عطوفة السكرتير العام في كلامه .

والآن بعد بيان هذه الملاحظات المفصلة اتوقع ان لا يرى معها عادل بك مجالاً للاشتداد على المناقشة وارجو من فخامة الرئيس ان يضع الاقتراح الذي نحن في صددته على الرأي .

الرئيس - اضعه على الرأي .

« رفض »

ورفعت الجلسة النهائية .

سكرتير المجلس التشريعي

عمري

تصحيح خطأ مطبعي

جاء في العدد (١٢٥) من ملحق الجريدة الرسمية من الصحيفة (٣٠١) في بيانات عمر حكمت بك عبارة :
(رد على قول) وصحبتها : (رد على قول) .

لجنة احياء النجف